



بعثة لبنان الدبلوماسية
لمكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا

Lebanon Statement: CCPCJ 32 Session – General Debate

كلمة رئيس وفد لبنان المندوب الدائم السفير ابراهيم عسّاف
أمام الدورة 32 للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
فيينا في 2023/5/22

1- يسعدني بداية أن أهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم. وأغتنم هذه المناسبة لإعادة التأكيد على التزام لبنان باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها، والسعي لإنفاذ أحكامها وتوفيق تشريعاته الوطنية معها، بالتعاون مع كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية المعنية وعلى رأسها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

2- يرحّب لبنان باختيار مسألة "تحسين أداء نظام العدالة الجنائية لضمان النفاذ إلى العدالة وتحقيق مجتمع ينعم بالأمن والأمان" كموضوع أساسي للمناقشة المواضيعية لهذه الدورة. وانطلاقاً من أهمية التعاون الدولي في هذا المضمار، يشدّد وفد بلادي على ضرورة توفير الدعم الكافي لبناء قدرات الدول النامية في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية، بوصفه شرطاً حيوياً لمواجهة عالمية شاملة وفعّالة لظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تلبي أهداف التنمية المستدامة. ونحثّ على إيلاء العناية اللازمة لدور المرأة والشباب في مختلف جوانب ومراحل هذا الجهد العالمي المشترك.

3- يواجه لبنان في السنوات الأخيرة تحديات كبيرة في ميدان الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، نتيجة الأوضاع غير المستقرة في المنطقة. وقد فاقمت أزمة النزوح السوري هذه الظاهرة، وباتت هذه الأزمة تلقي بثقلها على البنى التحتية العدلية، بما فيها السلطة القضائية والسجون وأجهزة إنفاذ القانون. واتساقاً مع موجبات بروتوكول باليرمو، أصدر لبنان عام 2011 القانون رقم 164 لمعاقبة جريمة الإتجار بالأشخاص. وقد حمل القانون إقراراً بحقوق ضحايا الإتجار وتأكيداً على حمايتهم، مقابل تشديد العقوبة بحق المتاجرين. أما بالنسبة لتهريب المهاجرين، وبالرغم من الصعوبات المؤسسية التي يواجهها البلد حالياً، فإنّ وزارة العدل تواصل التحضير لصياغة مشروع قانون خاص بها بدعمٍ فنيّ مشكور من UNODC.

4- توازياً، يسرّني الإضاءة على بعض المنجزات الإيجابية التي حقّقتها لبنان منذ الدورة الماضية. فمن جهة أولى، شهد العام المنصرم انطلاقاً فاعلة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي نظّمت عدداً من أنشطة بناء القدرات بالتعاون مع UNODC وفريق StAR ولا سيما في ميدان استرداد الأصول. ومن جهة ثانية، سيتمّ قريباً إنجاز مبنى جديد خاص بالأحداث الموقوفين والمحكومين، مصمّم وفق المعايير الدولية، وسييسهم انتقالهم إليه في تعزيز نظام العدالة الجنائية الخاصة بالأحداث لدينا.